نشاط بعض صناع السوق جاء بحذر وأقل من الطموح

تقرير: تراجعات البورصة الأسبوع الماضي وسط انخفاض مستويات السيولة النقدية

البورصة ملاذات تحت وطأة التذبذب

«بيان»: السوق أنهى تعاملات فبراير محققة مكاسب متباينة لمؤشراته الثلاثة

تأثير تراجع أسعار الذهب الأسود خلال الشهور الماضية على السوق كان كبيراً جداً

قال تقرير اقتصادي متخصص إن سوق الكويت للأوراق المالية «البورصة» استهل تعاملات الأسبوع الماضي على تراجع ليسجل بذلك تراجعات للجلسة السادسة على التوالي وسط انخفاض مستويات السيولة النقدية المتداولة.

وأضاف تقرير شركة «الأولى» للوساطة المالية الصادر أمس أن السوق أغلق تداولات الثلاثاء الماضي على انخفاض مؤشره السعري 10ر3 نقطة ليبلغ مستوى 6601 نقطة بينما ارتفع المؤشران الوزني و«كويت 15» 12ر0 و 63ر1 نقطة على التوالي.

وأوضح انه في وقت تراجعت فيه معظم أسواق الأسهم الخليجية في جلسة الاثنين بعد نزول أسعار النفط من جديد صعدت بورصة الكويت بدعم من جميع مؤشرات السوق وسط اعلانات بعض الشركات عن توزيعات نقدية وتراجع الضغوطات التي تعرضت لها بعض الاسهم القيادية في الجلسة الأولى.

وذكر ان نشاط بعض صناع السوق وإن جاء بحذر وأقل من الطموح خلال الجلسة الثانية الا انه ساعد نسبيا في دعم استقرار المؤشرين الوزني و«كويت 15» بينما أنهى المؤشر السعري جلسات الأسبوع الماضي على تراجع وسط صعود المؤشرين الوزني و«كويت 15».

وبين أن الجلسات اقتصرت تعاملاتها على ثلاث جلسات فقط غلبت عليها موجة من المضاربات والبيع خصوصا من قبل الأفراد والمضاربين وشهد بعض الاسهم القيادية استقطابا من مستثمرين دفعوا بالتحرك على الاستفادة من التوزيعات النقدية من الأرباح لهذه الاسهم خصوصا مع قرب موعد انعقاد جمعياتها العمومية عن العام الماضي.

ولفت تقرير «الأولى» الى استمرار حالة التذبذبات التي تقود المؤشرات خلال تداولات الاسبوع الماضي وسط غياب التركيز على بناء المراكز الاستثمارية الرئيسية وعادت الاسهم الشعبية وتحديدا دون ال 100 فلس الى الواجهة مقابل تراجع الطلب على الاسهم التشغيلية وسط غياب المحفزات الفنية الداعمة لهذه الاسهم.

ولاحظ التقرير تباطؤ حركة المحافظ وصناع السوق الرئيسيين الذين قرروا على ما يبدو تخفيض تعاملاتهم في السوق خلال هذا الاسبوع في ظل الاقبال الضعيف على الاسهم التشغيلية في وقت استمر الشراء الانتقائي صوب الاسهم القيادية في عموم القطاعات المدرجة لاسيما المكونة لمؤشر «كويت 15» فيما استمر اداء بعض الاسهم التشغيلية على نشاطه خصوصا في قطاع الاتصالات.

وأشار الى تدني احجام التداولات وتوخي الحذر من جانب المستثمرين مع عطلة الاعياد حيث يفضل غالبية المستثمرين افرادا ومحافظ الاحتفاظ بالسيولة النقدية في مثل هذه الأوقات خصوصا من الذين يسعون الى بناء مراكز استثمارية متوسطة وطويلة الأجل ومن الافراد الذي يفضلون التداول السريع بيعا وشراء.

وقالت شركة بيان للاستثمار في تقريرها عن البورصة ان سوق الكويت للاوراق المالية واصل اداءه الإيجابي الذي استهل به العام الجاري، حيث أنهى تعاملات شهر فبراير محققا مكاسب متباينة لمؤشراته الثلاثة، مستفيدا من بعض العوامل الإيجابية التي شهدها الشهر، حيث تفاعل السوق مع التحسن التدريجي الذي شهدته أسعار النفط خلال الشهر المنقضي، بالإضافة إلى النتائج الإيجابية والتوزيعات التي أعلنت عنها بعض الشركات والبنوك المدرجة في السوق عن العام المالي 2014. وقد ساهمت هذه العوامل في تحسن معنويات غالبية المتداولون الذين اقدموا على عمليات الشراء التي شملت اسهما عديدة في مختلف القطاعات، لاسيما الأسهم القيادية والتشغيلية التي انعكس ادائها الإيجابي خلال الشهر على المؤشرين الوزني وكويت 15، واللذان شهدا اداء أفضل نسبيا من اداء المؤشر السعري.

هذا وعلى الرغم من تجاوب السوق مع العوامل الإيجابية المحيطة به خلال الفترة السابقة، وعلى رأسها تحسن أسعار النفط، إلا أن تفاعله كان متواضعا إلى حد ما، إذ أن تأثير تراجع أسعار الذهب الأسود خلال الشهور الماضية على سوق الكويت للأوراق المالية كان أكبر بكثير، مما يثبت أن تأثر السوق بالأحداث السلبية التي تحدث بين الحين والآخر أكبر من تجاوبه مع الأحداث الإيجابية، وهو أمر طبيعي في ظل ضعف الاقتصاد المحلي الذي يعتبر سوق الكويت للأوراق المالية المرآة التي تعكس أوضاعه، الأمر الذي يتطلب معالجة أركان ضعف الاقتصاد الوطني وخلق محفزات اقتصادية إيجابية تساعد السوق على التصدي للأزمات.

على الصعيد الاقتصادي، شهد شهر فبراير إقرار مجلس الأمة لمشروع قانون الخطة الإنمائية للسنوات (2016/2015 - 2020/2019) والتوصيات الواردة بالمشروع وأحاله إلى الحكومة، كما وافق المجلس على مشروع القانون بإصدار الخطة السنوية الأولى (2016/2015) في مداولته الأولى والثانية وقرر إحالته للحكومة مع التوصيات الواردة؛ وقد أكدت وزيرة الشؤون الاجتماعية والعمل وزيرة الدولة لشؤون التخطيط والتنمية أن الخطة الإنمائية للسنوات الخمس المقبلة، والتي ستبدأ من إبريل 2015 حتى مارس 2020، تنطلق من رؤية صاحب السمو أمير البلاد في تحويل الكويت إلى مركز مالي وتجاري عالمي.

هذا وقد أصدرت وكالة "Bloomberg" بلومبيرغ، خلال الشهر الماضي تقريرا اقتصاديا قالت فيه انه على الرغم من الاحتياطات المالية الكبيرة التي تمتلكها الكويت، إلا أن تراجع أسعار النفط يلقي الضوء على ضرورة إصلاح الاقتصاد من أجل تحقيق الاستدامة في الأجل البعيد.

وأضافت «بلومبيرغ» انه على الرغم من قوة الكويت المالية، فإن تراجع أسعار النفط بعد مثار قلق بالنسبة إلى اقتصاد يعتمد بشكل كبير على دخل النفط، ويعد فيه نشاط القطاع الخاص محدودا، إذ يشكل قطاع النفط 64% من الناتج المحلي الإجمالي العام، أي حوالي 92.4% من الإيرادات الحكومية، و95% من الصادرات. من جهة أخرى، لطالما كانت الحاجة إلى تنويع دخل الحكومة والاقتصاد ككل معروفة، لذا جاء تراجع أسعار النفط ليؤيد قرار السلطات القيام بذلك، وسيساعد على ذلك وجود بيئة سياسية محلية بناءة أكثر من ذي قبل.

وبالعودة إلى أداء سوق الكويت للأوراق المالية خلال الشهر الماضي، فقد قدم السوق أداءً إيجابياً مكنه من تحقيق مكاسب جيدة لمؤشراته الثلاثة، وخاصة المؤشرين الوزني وكويت 15، وقد جاء ذلك بدعم من القوى الشرائية والمضاربات السريعة التي نفذها العديد من المتداولين في السوق، وتركزت على الكثير من الأسهم القيادية، لاسيما في قطاعي الاتصالات والنفط والغاز.

هذا ولم يكن السوق بمنأى عن عمليات جني الأرباح التي دفعته نحو المنطقة الحمراء في بعض الجلسات اليومية خلال الشهر، حيث تركزت هذه العمليات على بعض الأسهم القيادية من جهة، والكثير من الأسهم الصغيرة من جهة أخرى، خاصة تلك التي كانت قد حققت ارتفاعات سعرية واضحة في أوقات سابقة، وهو ما أدى إلى الحد من المكاسب الشهرية لمؤشرات السوق.

من ناحية أخرى، لازالت أغلب الشركات المدرجة في السوق لم تعلن بعد عن نتائجها المالية للسنة الماضية، وذلك على الرغم من مرور تلثي المهلة القانونية المحددة للإفصاح، حيث وصل عدد الشركات المعلنة حتى نهاية شهر فبراير إلى 65 شركة، أي ما نسبته 33.85% من إجمالي عدد الشركات المدرجة في السوق الرسمي البالغ 192 شركة، محققة ما يقرب من 1.19 مليار دينار كويتي بارتفاع نسبته 3.31% عن نتائج نفس الشركات في السنة المالية 2013، والتي كانت 1.15 مليار دينار كويتي.

ومع نهاية شهر فبراير أقفل المؤشر السعري عند مستوى 6,601.43 نقطة، مسجلا ارتفاعا نسبته 0.44% عن مستوى إغلاقه في يناير، فيما سجل المؤشر الوزني نموا نسبته 3.60 % بعد أن أغلق عند مستوى 457.73 نقطة، في حين أقفل مؤشر كويت 15 عند مستوى 1,116.86 نقطة، مسجلا مكاسب نسبتها 4.12%. هذا وقد نقص المتوسط اليومي لقيمة التداول خلال الشهر بنسبة بلغت 2.99% ليصل إلى 25.61 مليون د.ك.. كما سجل متوسط كمية التداول تراجعا نسبته 23.56%، ليبلغ 219.26 مليون سهم.

على صعيد الأداء الستوي لمؤشرات السوق، فقد نجح المؤشر السعري في تحقيق نموا ستويا بنسبة بلغت 1.01%، في حين بلغت نسبة مكاسب المؤشر الوزني منذ بداية العام الجاري 4.30%، فيما وصلت نسبة ارتفاع مؤشر كويت 15 إلى 5.37%، وذلك منذ نهاية عام 2014.

سجلت معظم قطاعات سوق الكويت للاوراق المالية نموا في مؤشراتها بنهاية شهر فبراير الماضي، وجاء قطاع الاتصالات في مقدمة القطاعات التي سجلت نموا، حيث أنهى مؤشره تداولات الشهر عند مستوى 665.72 نقطة، مسجلا ارتفاعا نسبته 14.03%، تبعه في المرتبة الثانية قطاع الصناعة، حيث وصلت نسبة نمو مؤشره إلى 2.79%، مغلقا عند مستوى 1,139.65 نقطة. وجاء قطاع السلع الاستهلاكية في المرتبة الثالثة بعد أن أغلق مؤشره عند مستوى 1,238.87 نقطة، مسجلاً مكاسب نسبتها 2.10%. هذا وكان قطاع التكنولوجيا هو الأقل ارتفاعاً خلال شهر فبراير، حيث أقفل مؤشره عند مستوى 930.41 نقطة، بنمو نسبته 0.23%.

من جهة أخرى، تصدر قطاع الرعاية الصحية القطاعات التي سجلت تراجعاً، حيث سجل مؤشره خسارة شهرية نسبتها 5.69%، مقفلاً عند مستوى 869.70 نقطة، تبعه في المرتبة الثانية قطاع العقار، والذي أنهى مؤشره تداولات الشهر عند مستوى 1,102.87 نقطة، بتراجع نسبته 2.37%، في حين شكل قطاع التأمين المرتبة الثالثة بعد أن تراجع مؤشره بنسبة بلغت 1.12%، مقفلاً عند مستوى 1,165.06 نقطة. أما أقل القطاعات تراجعاً خلال شهر فبراير فكان قطاع الخدمات المالية، حيث أغلق مؤشره مع نهاية الشهر عند مستوى 825.32 نقطة، بتراجع نسبته 0.33%.

شكل قطاع الخدمات المالية المركز الأول لجهة حجم التداول خلال الشهر الماضي، إذ بلغ عدد الأسهم المتداولة للقطاع 1.59 مليار سهم تقريباً شكلت 40.39% من إجمالي تداولات السوق، فيما شغل قطاع العقار المرتبة الثانية، حيث بلغت نسبة حجم تداولاته 25.15% من إجمالي السوق، إذ تم تداول 992.55 مليون سهم للقطاع، أما المرتبة الثالثة فكانت من نصيب قطاع الصناعة، حيث بلغ حجم تداولاته 627.49 مليون سهم أي ما يعادل 15.90% من إجمالي تداولات السوق.

أما لجهة قيمة التداول، فقد شغل قطاع الاتصالات المرتبة الأولى، إذ بلغت نسبة قيمة تداولاته إلى السوق 23.39% بقيمة إجمالية بلغت 107.81 مليون د.ك.، وجاء قطاع البنوك في المرتبة الثانية، حيث بلغت نسبة قيمة تداولاته إلى السوق 22.12% وبقيمة إجمالية بلغت 101.98 مليون د.ك. أما قطاع الخدمات المالية، فقد حل ثالثاً بعد أن بلغت قيمة تداولاته 87.48 مليون د.ك. أي ما نسبته 18.98% من إجمالي قيمة تداولات السوق.

«الأولى»: التداولات الحذرة ساعدت نسبياً في دعم استقرار المؤشرين الوزني و«كويت 15»

استمرار حالة التذبذبات وسط غياب التركيز على بناء المراكز الاستثمارية الرئيسية

خلال الفترة من 9 إلى 12 الجاري في الريجنسي

«كويت لإدارة المشاريع» و«الأمراء» و«الشبكة القانونية» و«ريماكس» تشارك في معرض العقارات الكويتية والدولية

فالح المطيري

خالد قطوم

اعلنت 4 شركات جديدة مشاركتها في معرض العقارات الكويتية والدولية الحدث العقاري الأكبر والأبرز في الكويت على الإطلاق ومن تنظيم مجموعة اكسبو سيتي لتنظيم المعارض والمؤتمرات خلال الفترة من 9 إلى 12 مارس في فندق الريجنسي بمشاركة 40 شركة عقارية محلية وخليجية وعربية.

وأكد نائب الرئيس التنفيذي لادارة المبيعات في شركة كويت لإدارة المشاريع فالح المطيري حرص الشركة على المشاركة والتواجد في المعارض والفعاليات العقارية وذلك لتعريف العملاء والجمهور على أحدث المشاريع وللتواصل الدائم معهم.

وستشارك الشركة باقوى مشاريعها في السعودية وهو مشروع فندق روضة الصفوة الذي أكدت مبيعاته على ان السوق الكويتي من ابرز واهم الاسواق الهتمة بقطاع السياحة الدينية. ويعتبر فندق روضة الصفوة في المدينة المنورة في المملكة العربية السعودية من المشاريع التي تملكها الشركة، مما له اثر كبير في انجاح السياحة الدينية في المنطقة والعالم الاسلامي.

وأكد المطيري ان الشركة من خلال مشاركتها بالمعرض ستقوم بعرض المشاريع وتعريف الجمهور على فندق روضة الصفوة في المدينة المنورة بنظام صكوك الانتفاع الذي يعد الاهم والابرز في المدينة المنورة من خلال المدة والموقع والسعر والاطلالة وخدمة ما بعد البيع.

وتابع «كويت لادارة المشاريع تنفرد بتسويقها لمشروع روضة الصفوة بالمدينة المنورة في الكويت والعالم، حيث ان شعار الشركة المصداقية والالتزام والخدمة».

وأوضح المطيري ان الشركة تقدم منتجات عقارية جديدة للمستثمرين في المجال العقاري والتي تتمتع بالعوائد الاستثمارية الجيدة في مشروع (روضة الصفوة).

وأشار المطيري الى امتلاك الشركة مشروعا سياحيا جديدا بمنطقة النويصيب على مساحة 24 الف متر مربع، لافتا إلى انه منتجع سياحي عائلي يضم 60 فيلا وشاليه بمساحات تتراوح مابين 184م الى 284 م مربع والتسليم في سبتمبر 2015 حيث يتم حاليا الانتهاء من تشطيب حمامات السباحة والخدمات النهائية بالمنتجع والتي ستمثل اضافية سياحية حقيقية للسوق الكويتي وبأسعار تنافسية تناسب كافة شرائح المجتمع الكويتي وتخدم بالدرجة الأولى عملاء شركة كويت لادارة المشاريع وتحقق رغباتهم باعتبار ان العميل هو راس مال الشركة.

اكد المطيري بان الشركة تعطي السياحة الاسرية اولوية في مشروعاتها خاصة في منطقة النويصيب الذي تمتلكة الشركة بالكامل، ويتميز هذا المشروع بانه يتمتع بخصوصية مستقلة محافظا على الاصالة والتقاليد التي تحرص الشركة على تنفيذها في كل مشاريعها.

وتابع «هو منتجع سياحي عائلي مغلق يتمتع بالخصوصية التامة يقدم لك فرصة لقضاء افضل اوقات الراحة والاسترخاء مع أو الاصدقاء كل عام في أجواء عائلية صيفية مرحة وذلك في مرافق المنتجع أو على البحر مباشرة».

من جانب آخر كشفت الشبكة القانونية الدولية للمحاماة والاستشارات القانونية «لينكا» عن مشاركتها في فعاليات معرض «إكسبو سيتي».

وصرح المدير التنفيذي للشبكة المستشار أحمد بدوي بان مشاركتها في معرض العقارات الكويتية والدولية كانت حدثا أساسيا وتلعب دورا مهما في تعريف زوار المعرض ومرتاديه من العملاء والمستثمرين بالمعايير والشروط القانونية لكافة المشاريع والخدمات والمنتجات العقارية المزمع تسويقها والاستثمار فيها، وما لهم وما عليهم من حقوق وواجبات فيما يتعلق بعقود التملك والاستثمار، والشروط التي يجب توافرها في عقود البيع والاستثمار لضمان حفظ حقوقهم قبل اتخاذ قرار الشراء، ومن أهمها الأوراق القانونية المتكاملة من تراخيص البناء و أوراق الملكية وعقود البيع والمستندات الأخرى.

واشار إلى أن هناك العديد من الشركات والمستثمرين، وخصوصا الجدد منهم، الذين ليست لديهم الثقافة القانونية التي تحصنهم من الوقوع في شباك النصب والاحتيال التي تقف حجر عثرة في طريق مشاريعهم وتضر باستثماراتهم وسمعة شركاتهم، لذا كان من الضرورة بمكان عرض هذه المشاريع والاستثمارات على مكاتب محاماة ذات سمعة طيبة وثقة كبيرة لاعطائهم الرأي القانوني الصريح بشأنها قبل الاقدام على الشراء.

من جانب آخر أعلنت شركة الامراء الدولية العقارية عن مشاركتها في المعرض وستقوم بطرح نخبة من المشاريع للمستثمرين داخل وخارج الكويت وعلى مستوى الخليج والشرق الاوسط، حيث تقع هذه المشاريع في كل من الكويت والامارات وسلطنة عمان والبحرين وتركيا ولندن واميركا وهنغاريا.

وقال رئيس مجلس الإدارة في الشركة الدكتور حسين دشتي ان العقار البريطاني دائما هو الوجهة الأولى للمواطن والمستثمر الكويتي الراغب بشراء العقار بالخارج حيث كمصيف لقضاء العطلات وفي الوقت نفسه كاستثمار للزمن، والتي تتميز بارتفاع اسعار العقار فيها سنويا لتعود بالفائدة على المستثمرين والتي تعتبر من المناطق المميزة باستقطاب أكبر عدد من المستثمرين وخاصة من دول الخليج.

ودعا دشتي المستثمرين إلى اقتناص الفرص التي تقدمها الشركة من العقارات في لندن والتي تعتبر من افضل العقارات، خصوصا ان الشركة تعتبر الرائدة في بيع تلك العقارات في السوق الكويتي.

من جانب آخر أعلنت شركة ريماكس العقارية عن طرحها أكبر فرص استثمارية في صالاتة خلال مشاركتها في معرض.

وقال الرئيس التنفيذي لمؤسسة ريماكس العقارية خالد قطوم انه نظرا لاعتبار السوق العقاري العماني احد اهم الاسواق النشطة على مستوى الخليج العربي بالوقت الحالي وخصوصا بمحافظة صلالة، حيث تم تسويق اكثر من مشروع سكني بهذه المنطقة من خلال المؤسسة والانتهاء منه بالكامل.

بدعم من تعطل الإنتاج والامدادات من ليبيا والعراق

برميل النفط الكويتي يرتفع 89 سنتاً ليبلغ 54.95 دولاراً

ارتفع سعر برميل النفط الكويتي في تداولات أمس 89 سنتا ليستقر عند مستوى 54ر95 دولارا مقارنة بـ 54ر06 دولارا للبرميل في تداولات يوم الخميس الماضي وفقا للسعر المعلن من مؤسسة البترول الكويتية أمس.

وفي الاسواق العالمية تعافت اسعار النفط في العقود الآجلة أمس بدعم من تعطل الانتاج والامدادات من ليبيا والعراق في الأسابيع الأخيرة مع توقعات بتحسن الطلب على الخام ما ساهم في ارتفاع سعر نفط خام الاشارة مزيج برنت نحو 15 بالمئة منذ بداية الشهر.

وفي بورصة لندن ارتفع سعر مزيج برنت أمس 1ر27 دولار ليصل الى مستوى 61ر32 دولار للبرميل اما في بورصة نيويورك التجارية (نايمكس) فارتفع سعر الخام الأمريكي 63 سنتا ليصل إلى مستوى 48ر80 دولار للبرميل.

برعاية نائب رئيس الوزراء وزير التجارة

مؤتمر «مستقبل السوق المالي» يطرح مبادرة وطنية لتوفير ضمانات التطوير ومعالجة الإختلالات

للمرة الأولى منذ اندلاع الأزمة المالية العالمية أواخر عام 2008 يتم طرح ملف تطوير السوق المالي ومستقبل البورصة الكويتية في مؤتمر يجمع نخبة من رواد العمل المالي الإستثماري وخبراء اقتصاديين وبمشاركة من الجمعية الإقتصادية الكويتية برعاية نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير التجارة والصناعة المشرف على هيئة اسواق المال الدكتور عبد المحسن المدعج في شيراتون الكويت 8 مارس المقبل.

وسيقدم المؤتمر مبادرة وطنية تمثل وثيقة عمل اقتصادية وخارطة طريق من شانها معالجة حالة الركود التي تخيم على السوق المالي عموما في ظل تباطؤ معدلات النمو والمؤشرات السلبية التي تخيم على اداء السوق المالي وافتقاره للتنوع في إصدارات والأدوات المالية الحديثة التي يقود مبادرتها القطاع الخاص ومن شانها ان تنعكس على تعدد الفرص المتاحة في سوق الأوراق المالية وتحسن من سائلية السوق في ضوء تراجع فاعلية الأدوات البدائية المتاحة حاليا كالآجل والبيوع المستقبلية ، ما ادى الى هجرة الأموال نحو الأسواق الخارجية في ظل حالة الجمود تربو على سبع سنوات علت فيها كلفة القيود وقلة الفرص وضعف مستويات النمو وتكدس السيولة في الودائع.

وقالت اللجنة التنظيمية العليا ان المؤتمر سيطرح مقترح يتضمن إعداد خطة عمل تنموية تهدف الى النهوض بالسوق الراسمالي الكويتي بمشاركة واسعة من بعض الجهات الحكومية الملبئة بالسيولة وتفعيل مشاركتهم بشكل اوسع في الإقتصاد بما يعمل على تحسين اداءه واداء السوق المالي وبما يحسن بيئة العمل الإستثمارية.

ويفتح المؤتمر لأول مرة ملف تحفيز الشركات المالية نحو ابتكار وتقديم مختلف الأدوات المالية الإستثمارية المتاحة عالميا واقليميا والتي تراها مناسبة لها ولعملائها . للتوسع بالأدوات الإستثمارية التي تشجع على الإستثمار وتزيد من سائلية السوق وتفتح الباب امام مؤسسية العمل الإستثماري والإستفادة من تجربة البنك المركزي مع البنوك المحلية في شان حرية التنافس في الخدمات المصرفية التي تقدمها البنوك للعملاء والتي قادت الى تطوير السوق المصرفية واستقطاب العملاء من التنوع الهائل في هذه المنتجات والخدمات .فيما يراقب «المركزي» ويقنن الموافقات على تلك المنتجات والخدمات المصرفية.

ايضا فتح سقف التحرك امام الشركات المالية في تقدير المخاطر فيما تراه من ادوات مالية وخدمات استثمارية بما يحفز على الإبداع في الخدمات والتنوع فيها بحرية وتحت رقابة الأجهزة المالية الرقابية المعنية.